J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 29(9): 5041- 5057, 2004

SOME CHALLENGES THAT FACE RURAL DEVELOPMENT (A CASE STUDY : A VELLAGE IN DAKALLIA GOVERNORATE)

Dowdier, H.H.
Agricultural Economic Research Institute, ARC

بعض التحديات التى تواجه التنمية الريفية (دراسة حالة قرية بمحافظة الدقهلية)

حافظ حافظ دويدار
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

الملخص

تبدو جهود التنمية فى الريف المصرى متواضعة للغاية ، وقد يتلاشى مردودها لوجود الكثير من العقبات التى تواجه عملية التنمية الريفية وتلتهم ثمارها ، ويهدف هذا البحث الى التعرف على بعض المشاكل والمعوقات والتحديات التى تواجه المشروعات التنموية بريف محافظة الدقهلية والتعرف على مقترحات الريفيين لمواجهة تلك المعوقات والتحديات لضمان بيئة صالحة للتنمية الريفية ، واعتمدت الدراسة بجانب البيانات الثانوية على بيانات أوليه عن طريق الإستبيان بالمقابلة الشخصية للمبحوثين وأهم نتائج البحث هى:

تمثلت المشكلة السكانية الأرضية فى زيادة اعداد السكان على وحدة المساحه دون أن يقابلها زيادة مماثلة فى مساحة الأراضى الزراعية والإنتاج ، وزيادة نسبة المعالين ، ويجب النظر إلى المشكلة السكانية من منظور عقلانى ووازع دينى والدعاية المنظمة والمقنعة لبرامج تنظيم الأسرة للحد من الزياده السكانيه للمحافظة على صحة الأم والأطفال معا .

إنخفاض متوسط دخل الأسرة السنوى بعينة الدراسة الميدانية حيث بلغ حوالى ٨٣٠٣,٧ جنيها ، وبلغ متوسط دخل الفرد السنوى حوالى ١٦٠٠,٣ جنيها مما أدى إلى انخفاض المدخرات الريفية حيث بلغ متوسط مدخرات الأسره السنوى حوالى ١٣٩٥,٥ جنيها ومدخرات الفرد السنوى حوالى ٢٧١,٣ جنيها ،كما تبين إنخفاض الميل المتوسط للإدخار وزيادة الميل المتوسط للإستهلاك ، مما يعوق مشاركة الريفيين بجهودهم فى تنمية قراهم .

زيادة نسبة الأمية بالقرية حيث بلغت حوالى ٧,٢% من إجمالى العينه ، وزيادة نسبة الأمية الثقافية مما يستلزم زيادة الوعى بالثقافة العامة والبيئية عن طريق وسائل الإعلام ووزارة التربية والتعليم بزيادة عدد مدرسى الثقافة العامة بالمدارس

بلغت نسبة البطالة حوالى ١٧,١% من جمله عدد أفراد العينة مما يجب معه تشجيع الصناعات والمشروعات الريفية الصغيرة لإستيعاب جزء من تلك البطالة وتشجيع الهجرة إلى المجتمعات الجديدة ومناطق الإستصلاح لإستيعاب الجزء الباقى من البطالة .

نتيجة الزيادة السكانية والزحف العمرانى والتبوير بلغت حالات التعدى على الأراضى الزراعية منذ عام ١٩٧٨ وحتى ٢٠٠٣بالقرية المختارة حوالى ٢٠٩٥ حالة تعدى بمساحة ٨٧ فدان ، كما بلغ عدد الأسر التى أقامت مساكنها على الأرض الزراعية بعينة الدراسة حوالى ٣٠أسرة وبنسبة ١٣,٦ % من عدد أسر المبحوثين وبلغت المساحة المستقطعة من الأرض الزراعية بها حوالى ٢,٢٥ فدان .

تدنى مستوى الإنفاق على المجموعات الإنفاقية نظرا لإنخفاض الدخول وإرتفاع الأسعار ، كما يتبين ان معظم أرباب الاسر يستهلكون حسب الدخل المنخفض والأسعار المرتفعة وليس على أساس رغبة أفراد الاسرة مما أدى فى النهاية إلى نقص و سوء التغذية .

تؤثر التنمية على البيئة تأثيرا متبادلا كل على الأخر سلبا أو ايجابا وقد تبين تدنى معرفة السكان الريفيين بالمشكلات البيئية التى تودى إلى تلوث بيئة التنمية وتجعلها غير صالحة لأهداف التنمية المتوصله والمستدامه ، كما تبين تواضع معرفتهم واقتراحتهم لحلول تلك المشاكل

المقدمة

يمثل القطاع الريفى المصرى أهمية كبيرة للاقتصاد القومى المصرى حيث يساهم بنحو ١٧% من إجمالى الناتج القومى ، ويستوعب أكثر من نصف سكان المجتمع المصرى حيث يسكنه حوالى ٥٧% من سكان مصر ، كما يعمل به حوالى ٣٠% من إجمالى قوة العمل المصرية ، فضلا عن دوره الكبير فى توفير الغذاء والكساء للسكان المصريين ، ويوفر المواد الخام للعديد من الصناعات وخاصة التى تعتمد على الزراعة والانشطة الزراعية ، ويمد كثير من القطاعات بالقوى العاملة التى تؤدى إلى نموها ، كما يعد هذا القطاع قاعدة استهلاكية كبيرة لمنتجات القطاعات الأخرى غير الزراعية .

وبالرغم من أهمية الدور الحيوى للقطاع الريف إلا أنه شهد إهمالا كبيرا فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مر السنوات مما انعكس فى وجود فجوه واسعة وتفاوتا كبيرا فى مستويات المعيشة بين المناطق الريفية من جهة ونتظيرتها الحضرية من جهة أخرى ، كما أدى هذا الاهمال إلى وجود التحضر الزائف بالريف المصرى وخاصة بعد إنتشار المدارس ووصول الكهرباء إلى القرى وانتشار وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ، وانتشار المخابز البلدية والأفرنجية بالريف ، مما أحدث تغيرا بالأنماط الإستهلاكية فى الريف المصرى والتشوه فى سلوكهم الإستهلاكى ، حيث تحولت القرية من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة تعتمد إلى حد كبير فى شراء إحتياجاتها الإستهلاكية من المدينة ، بعد أن كانت فى الماضى يستهلكون ما ينتجون من مزارعهم ويسوقون الفائض إلى المدن المجاورة ، كما حدث تغييرا فى أنماط السكن الريفى وانتشرت العمارات والمبانى السكنية متعددة الأدوار .

وفى السنوات القليلة الماضية أولت الدولة أهمية خاصة لتنمية المناطق الريفية بحيث تعمل على زيادة فعالية القرية فى برامج وخطط التنمية الاقتصادية الشاملة من ناحية وتحسين نوعية حياة الإنسان الريفى من ناحية اخرى وتطوير ظروف البيئة المحيطة به ، والمحافظة عليها بما يساعده على زيادة درجة مشاركته فى برامج التنمية المختلفة مع محاولتها المستمرة على مواجهة التحديات والمشاكل والمعوقات التى تعوق وتلتهم ثمار الانشطة التنموية بالريف المصرى .

المشكلة البحثية :

تهدف خطط التنمية الشاملة فى مصر دخول القرية المصرية الى المستوى الحضارى للمدينة ، ومايتطلبة ذلك من تضافر كافة المنظمات العاملة فى القطاع الريفى ، ودعم الريفيون والنهوض بهم وامدادهم بالمعارف التى تساعدهم للمشاركة والاندماج فى مجتماعتهم المحلية . ولقد بذلت الدوله ومازالت تبذل الكثير من الجهود لدعم مشروعات التنمية الريفية والحفاظ على البيئة من خلال الادارات المحلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى والصندوق الاجتماعى ومشروع شروق للتنمية الريفية ، وخاصة بعد التغيرات المحلية والعالمية التى حدثت فى السنوات القليلة الماضية ، وإعطاء الدور الأول للقطاع الخاص ليقود عجلة التنمية وتقليص دور القطاع العام ، وبالرغم من ذلك بأن جهود التنمية فى الريف المصرى تبدو متواضعة للغاية وقد يتلاشى مردودها ، ومازلت القرية المصرية متخلفة نظرا لوجود كثير من العقبات والمشاكل والتحديات التى تواجة عملية التنمية الريفية وتلتهم ثمارها هدف البحث :

هو التعرف على بعض المشاكل والمعوقات والتحديات التى تواجة المشروعات التنموية بريف محافظة الدقهلية ، وكذلك التعرف على مقترحات السكان الريفيين لمواجهة تلك المشاكل والمعوقات والحد من اثارها السلبية للوصول الى أفضل الطرق لمواجهة تلك المشاكل وضمان بيئة صالحة للتنمية الريفية .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تم الحصول على البيانات الثانوية لهذا البحث من وزارة الزراعة قطاع الشئون الاقتصادية ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ونشرة البنك الاهلى المصرى والادارة الزراعية بميت غمر دقهلية ، وبعض الرسائل والبحوث العلمية ذات الصله بموضوع البحث ،كما تم الحصول على البيانات الاولية عن طريق استمارة استبيان اعدت لهذا الغرض .

وقد تم اختيار محافظة الدقهلية من بين محافظات مصر لاجراء هذا البحث نظرا لكونها من أكبر المحافظات الزراعية والتى تتميز بزيادة الكثافة السكانية بها ، وتم اختيار قرية كوم النور من قرى محافظة الدقهلية لاجراء هذا البحث بها ، وتم تقسيم سكان القرية الى خمس فئات مهنية بقدر الامكان وذلك من دفاتر

التعداد الزراعى بالقرية والتى اشترك فى اجرائها الباحث عام ٢٠٠٠ وتم اختيار ٢٤٥ مبحوث بطريقة عشوائية من كل فئات المجتمع الريفى بالقرية (٦٠) وفئة عمال الخدمات والانتاج (٦٠) وفئة الحرفيين والمهنين (٥٠) وفئة الموظفين (٥٥)حيث أخذت هذه الاعداد كنسبة وتناسب من إعداد تلك الفئات بالقرية ، كما تم اختيار جميع اصحاب المنشآت الريفية الصغيرة وعددهم ٢٠ مبحوث ، ومن ثم بلغ إجمالى العينة ٢٤٥ مبحوث ، وجمعت البيانات خلال شهر نوفمبر و ديسمبرعام ٢٠٠٣ باستخدام طريقة الاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداه لاستيفاء بيانات هذا البحث ، وذلك بعد اعداد الاستمارة واختبارها وإدخال بعض التعديلات عليها حتى اصبحت فى صورتها النهائيه وقد اشتملت الاستمارة على البيانات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وعرض المشكلات التى تواجه التنمية الريفية بالقرية وبعض الاسئلة التى توضح اتجاه وميول الريفيون نحو حلول لتلك المشاكل والتحديات من وجهة نظرهم حيث هم المستهدفون والمستفيدون من جهود التنمية الريفية وبعد الإنتهاء من جمع الاستمارات ودراستها وتنقية الاستمارات السليمة منها تبين ان عدد الاستمارات الصحيحة ٢٢٠ استمارة بواقع ٥٠ إستمارة بكل من فئة المزارعين وفئة عمال الخدمات الإنتاج وفئة الحرفيين والمهنيين وفئة الموظفين ونحو ٢٠ استمارة لفئة اصحاب المنشآت الريفية الصغيرة .

نتائج الدراسة

أولا: الخصائص الشخصية والاجتماعية لأفراد أسر المبحوثين :

يوضح الجدول رقم (١) بالملحق بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية لأفراد أسر المبحوثين والتى تتمثل فى متوسط عدد افراد الاسرة والتركيب العمرى والتركيب النوعى والحالة الاجتماعية والتعليمية.

متوسط عدد أفراد الأسرة : بلغ متوسط عدد أفراد الأسر بعينة الدراسة حوالى ٥,٦ فرد زاد فى فئه المزارعين والحرفين والمهنيين عن متوسط العينة ، حيث بلغ نحو ٦,٩ ، ٦,١ فرد على الترتيب ، بينما انخفض عن متوسط العينة لفئات عمال الخدمات والانتاج والموظفين وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة حيث بلغ حوالى ٥,٢ ، ٤,٧ ، ٤,٣ فرد للأسرة على الترتيب ، و قد بلغ عدد أفراد الأسر بعينة الدراسة نحو ١٢٣٢فرد ، اختصت فئات المزارعين وعمال الخدمات والإنتاج والحرفيين والمهنيين والموظفين . وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة نحو ٣٤٦، ٢٦٠، ٢٠٥ ، ٢٣٥، ٨٦ فرد على الترتيب .

التركيب العمرى : بلغ عدد الأفراد اقل من ١٥ سنه بأسر عينه الدراسة نحو ٢٩٠ فرد بنسبة ٢٣,٥% من عدد أفراد أسر العينه ، بينما بلغ عدد الأفراد فى الفئة العمرية (١٥-٦٥) سنه نحو ٨٩٣ فردا وبنسبة ٧٢,٥% من عدد أفراد أسر العينة ، كما بلغ عدد الافراد فى الفئة العمريه أكثر من ٦٥ سنه نحو ٤٩ فرد وبنسبة ٤% من عدد أفراد أسر العينه ، واتضح من نفس الجدول أن التركيب العمرى لفئة المزارعين قد تبين أن ٢٣% منهم فى الفئة العمرية أقل من ١٥ سنه ، ٧٤% فى الفئة العمرية (١٥- ٦٥) سنه ، ٣% فى الفئة العمرية أكثر من ٦٥ سنه من عدد أفراد فئة المزارعين ، وفى فئه عمال الخدمات و الإنتاج بلغت نسبه الأقل من ١٥ سنه حوالى ٢٣,٨% ، ونسبة الأفراد فىالفئة العمرية (١٥-٦٥) سنه نحو ٧٢,٤% اما نسبه الافراد فى الفئة العمرية أكبر من ٦٥ سنه فقد بلغت نحو ٣,٨% من عدد أفراد فئة عمال الخدمات والإنتاج ، كما تبين أن التركيب العمرى لفئة الحرفيين والمهنيين بلغ نحو ٢٤,٣% فى الفئة العمرية أقل من ١٥سنه ، ٧٠,٥% فى الفئة العمرية (١٥- ٦٥) سنة ، ٥,٢% فى الفئه العمرية أكبر من ٦٥ سنة ، وفى فئة الموظفين بلغت نسبة عدد الأفراد الأقل من ١٥ سنة نحو ٢٣,٤ % ، ونسبة الأفراد فى الفئة العمرية ١٥-٦٥ سنة نحو ٧٢,٣ % وفى الفئة العمرية أكثر من ٦٥ سنة نحو ٤,٣% من عدد أفراد فئة الموظفين . وأخيرا التركيب العمرى لفئة أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة فقد بلغت نسبة الأفراد فى الفئة العمرية أقل من ١٥ سنه نحو ٢٢,١% ، وفى الفئة العمرية ١٥-٦٥ سنه نحو ٧٤,٤% ، وفى الفئة العمرية ٦٥ سنه فأكثر بلغت نحو ٣,٥ % من عدد أفراد فئة أصحاب المنشآت الريفيه الصغيرة.

التركيب النوعى : تمثل نسبه الذكور والاناث بأسر عينه الدراسة حوالى ٥١,٧% ، ٤٨,١ %على الترتيب ، وفى فئة المزراعيين ٥١% ذكور ، ٤٩% إناث ، وفئة عمال الخدمات الإنتاج ٥١,٩% ذكور ، ٤٨,١% إناث ، وفى فئة الحرفيين والمهنيين ٥٢,٥ %ذكور، ٤٧,٥% إناث ، وفى فئة الموظفين ٥١,١% ذكور ، ٤٨,٩% إناث ، واخيرا فى فئة اصحاب المنشآت الريفية الصغيرة ٥٢,٣% ذكور، ٤٧,٧% إناث.

الحالة التعليمة : تبين أن عدد الأفراد الحاصلين على مؤهلات جامعية فأكثر ومتوسطه و أقل من المتوسطة بلغ نحو ٣٨٣ فردا تمثل حوالى ٣١,١% من إجمالى أسر العينة ، وبلغت تلك النسبة فى فئة المزارعين وعمال الخدمات والانتاج والحرفيين والمهنيين والموظفين واصحاب المنشآت الريفية الصغيرة حوالى ٢٦% ، ٢٥% ، ٢٦,١% ، ٤٤,٧ % ، ٥٠% من جملة عدد افراد كل فئة على الترتيب ، كما بلغ عدد الأفراد الذين يقرأون ويكتبون بالعينة حوالة ٢١٧ فرد تمثل نحو ١٧,٦% من اجمالى اسر العينة ، وبلغت تلك النسبة فى فئات المزارعين وعمال الخدمات والانتاج والحرفيين والمهنيين والموظفين واصحاب المنشآت الريفية الصغيرة حوالى ٧% ، ٢٣,٤% ، ٢٣,١% ، ٢١,٣١% ، ٢,١% من جملة افراد كل فئة على الترتيب ، كما بلغ عدد الافراد الاميين بأسر عينة الدراسة نحو ٨٨ فردا تمثل نحو ٧,٢ % من اجمالى افراد اسر العينة وبلغت تلك النسبة فى فئات المزارعين وعمال الخدمات والانتاج والحرفيين والمهنيين حوالى ٧,٥ % ، ٧,٧% ، ١٣,٨% من افراد وأسر العينة على الترتيب . ولا يوجد أميين فى فئة الموظفين واصحاب المنشآت الريفية الصغيرة .

كما بلغ عدد الأفراد بالتعليم الأساسى والثانوى والجامعى فى أسر العينة حوالى ٥٠٨ فرد تمثل حوالى ٤١,٢% من أفراد أسر العينة ، وبلغت تلك النسبة لفئة المزارعين وعمال الخدمات والإنتاج والحرفيين والمهنيين والموظفين وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة حوالى ٤٠,٨% ، ٤١,٩% ، ٣٥,٥% ٥١,١% ، ٣٤,٩% من اجمالى أفراد أسر العينة على الترتيب .

وبلغ عدد الأفراد دون سن التعليم فى عينة الدراسة وهم الأفراد الاقل من ٦ سنوات نحو ٣٦ فردا تمثل حوالى ٢,٩ % من أفراد أسر عينة الدراسة ، وبلغت تلك النسبة فئة المزارعين وعمال الخدمات والانتاج والحرفيين والموظفين وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة نحو ٢,٣% ، ٢,٣% ، ٣,٣% ، ٢,١ % ، ٨,١% من إجمالى أفراد اسر العينة على الترتيب

٥٠ الحالة الاجتماعية : بلغ عدد المتزوجين بعينة الدراسة حوالى ٤٨٢ فردا تمثل نحو ٣٩,١ من أفراد أسر العينة كما بلغ عدد غير المتزوجين حوالى ٧٥٠ فردا منهم فرد واحد مطلق ، ٤ أفراد أرمل ، وبلغت نسبه المتزوجين فى فئات المزارعين وعمال الخدمات والانتاج والحرفيين والمهنيين والموظفين واصحاب المنشآت الريفية الصغيرة حوالى ٣٥% ، ٣٩,٢% ، ٤٧,٧% ، ٤٥,٣% من اجمالى افراد اسر كل فئه على الترتيب .

ثانيا : بعض المشاكل والتحديات التى تواجه التنمية الريفية :

هناك الكثير من المشاكل والتحديات التى تواجه التنمية الريفية ومنها تزايد معدل النمو السكانىوزيادة نسبة الاعالة وزيادة الطلب على الغذاء وارتفاع معدل البطالة وزيادة الاميه وانخفاض الدخول الريفية وانخفاض المدخرات الريفية وتاكل الرقعة الزراعية بالزحف العمرانى عليها والتصحر والتحضر العشوئى والتلوث البيئى ونقص وسوء التغذية للسكان الريفيين ، كلها مشاكل ومعوقات تحد من فاعلية المشروعات التنموية فى الريف المصرى .

المشكلة السكانية الارضية :

تتمثل فى ارتفاع معدل النمو السكانى دون ان يقابلها زيادة مماثلة فى مساحة الاراضى الزراعية وبالتالى فى الانتاج الزراعى وتؤدى الزيادة السكانية فى مصر الى كثير من المشاكل منها انخفاض المستوى التعليمى وزيادة الامية وانخفاض المستوى الصحى وارتفاع تكاليفه وبالتالى نقص الإنتاج ، كما تؤدى إلى زيادة المعالين من أفراد المجتمع وتؤدى إلى زيادة الواردات ونقص الصادرات . واتساع الفجوة الغذائية ونقص المعروض من الغذاء ، وقد اشارت تقديرات السكان عام ٢٠٠٣ أن عدد سكان محافظة الدقهلية بلغ نحو ٤,٧ مليون نسمه والمساحة المأهول ٣,٥ الف كم٢ وبالتالى بلغت الكثافة المأهوله نحو ١٣٦٧,٧ نسمه / كم٢ وبها حوالى ٧,٦ كم مناطق عشوائية يسكنها حوالى ٣٥٥ الف نسمه ، وبلغ معدل النمو السنوى للسكان نحو ٢,٧% يقابلة ٢,٥ % على مستوى الجمهورية ، وبلغت مساحة الاراضى الزراعية بالدقهلية نحو ٦,٧ ألف فدان تمثل ٥,٩% من المساحة المزروعة بالجمهورية والبالغة نحو ١١,٣ مليون فدان .

وتشير بيانات الجدول رقم (١) بالملحق الى ارتفاع نسبة الاعاله فى أسر عينه الدراسة والتى تتمثل فى زيادة أعداد الأفراد المعالين وهم الفئة العمريه أقل من ١٥ سنه وأكبر من٦٥سنه مضافا الى ذلك الافراد بالتعليم والافراد الذين لايعملون فى الفئة العمرية (١٥-٦٥ سنه) ، وقدبلغت نسبه الإعاله بعينة الدراسة نحو ٦٥,٥% ،كما إتضح تباين نسبه الإعالة فى الفئات المهنية المختلفة ، حيث بلغت اعلى نسبه إعالة فى فئه المواظفين (٨٩,٤%) يليها فئة أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٦٨,٦%) وفئة الحرفيين والمهنين (٦١,٦%) وعمال الخدمات والإنتاج (٥٨,٥%) وأقلها فئه المزارعيين (٥٨,١%) ، ويرجع الإرتفاع فى

نسبه الإعاله إلى الإرتفاع النسبى فى المستوى الصحى فى السنوات الأخيرة وماترتب عليه من زيادة المواليد وإنخفاض الوفيات وخاصة بين الأطفال وزيادة نسبه البطالة ، ورجوع الكثير من المهاجرين بعد حرب الخليج معظمهم لايجد عملا بعد عودتهم ، كما أدى ذلك إلى زيادة عدد السكان على وحدة المساحة .

وحول آراء المبحوثين أرباب الأسر فى العدد المناسب لمرات الإنجاب بإعتبار أن المشكلة السكانيه من أخطر معوقات التنمية فقد وجه اليهم السؤال التالى (ماهو العدد المناسب لمرات الإنجاب) ، وأفاد ٦٦% من أرباب الأسر أن العدد المناسب طفلين أوثلاثة ، ونحو ١٧% أفادوا أن العدد المناسب هو (٤-٥) أطفال ، وأفاد ٢% من أرباب الأسر أن العدد المناسب هو (٦-٧) أطفال ، وأخيرا أفاد ١٥% من المبحوثين أن العدد المناسب هو ما يأتى به الله عز وجل وهذه المجموعة الأخيرة ترى أن الإنجاب من الأمور التى لاينبغى لأحد أن يتدخل فيها ولاحتى بالرأى . وبذلك يجب النظر إلى المشكلة السكانية من منظور عقلانى ووازع دينى وتكثيف جميع وسائل الإعلام ، وتدريب وتهيئة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بالتوعيه والدعاية لبرامج تنظيم الأسرة للمحافظة على موارد المجتمع وصحة الأم وتوفير مستوى معيشى مناسب، وتغيير بعض المفاهيم الخاطئة لدى الريفيين مثل كثرة الأولاد عزوة وتزيد الدخل ، وتنظيم عمالة الأطفال المنتظمة والمؤقتة والعمل على منع التسرب من التعليم الإساسى .

اما عن مشكلة اهدار واستنذاف الاراضى الزراعية والتى تؤدى الى زيادة الافراد على وحدة المساحة ممايزيد المشكلة السكانية الارضية تعقيدا حيث تنقسم تلك المشكلة إلى مجموعتين[٧] الأولى تتمثل فى التدهور المباشر وهى إقتطاع جزء من الأراضى الزراعية نتيجة الزحف العمرانى والتبوير والتجريف وتشير بعض الدراسات أن المساحة المستقطعة فى مصر بلغت نحو ٥,٥ ألف فدان خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٥) وتمثل مشكلة البناء على الأراضى الزراعية نحو ٤٢% والتبوير ٤٤% ، والتجريف ١٤% من المساحة المستقطعة ، وتتمثل المجموعة الثانيه من التدهور غير المباشر والتى ترتبط بتدهور الإنتاجيه الفدانية للمحاصيل وتتمثل فى تطبيل التربه نتيجة سوء الصرف والتى بلغت حوالى ٨ آلاف فدان معظمها فى محافظة البحيرة ، ، وملوحة التربة وقد بلغت مساحة الاراضى الملحيه بالجمهورية حوالى ١٥ ألف فدان معظمها فى محافظة كفر الشيخ ، وكذلك مشكلات التلوث للأراضى الزراعية . وأصدرت الدولة عدة تشريعات بدءا من عام ١٩٨٣ حيث صدر القانون رقم ١١٦ لسنه ١٩٨٣ بشأن عدم المساس بالرقعة الزراعية والمحافظة على خصوبتها ثم صدر أمر نائب الحاكم العسكرى رقم (١) لسنه ١٩٩٦ بشأن تشديد العقوبة على المتعدى على الاراضى الزراعية ، ثم ألغى فى ١٩يناير ٢٠٠٣ بأمر من السيد رئيس الجمهورية وترك الأمر للمحليات والمحاكم المدنيه ورغم ذلك فان التعدى على الاراضى الزراعية مازال مستمرا نتيجة اختلال العلاقة السكانية الارضية والحاجة الى التوسع فى مبانى جديده وخاصة بعد عودة المهاجرين من الخارج إلا أن القوانين والتشريعات هذه قد تكون معوقة لاقامة المشروعات التنموية التى تتطلب إقامتها خارج الكتله السكنية مثل محطات الصرف الصحى ، وحيث الموافقة على تلك المشروعات تأخذ وقتا طويلا . وقد بلغ عدد حالات التعدى على الأراضى الزراعية حوالى ٥٧٠ الف حالة تعدى وعليهم غرامات تقدر بنحو ١٦٥ مليون جنيه ، وهناك غرامات وسجن واخرى بهدم المبانى وهناك إتجاة بتحصيل الغرامة وعدم هدم المبانى وإلغاء السجن ، وتخطيط الظهير الصحراوى للمحافظات وتوصيل المرافق لها والتوسع الرأسى من خلال الإحلال والتحديد للمبانى القائمة (٣) ، وقد احتلت محافظة الدقهلية المركز الثانى بعد محافظة القليوبية من حيث اجمالى الاستقطاعات من الارض الزراعية حيث بلغت نحو ١٠٣٨٦ فدان خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٥ تمثل نحو ١٢,٧ % من جملة الاستقطاعات على مستوى الجمهورية والبالغة نحو ٨١٥٠٣ فدان ، كما بلغت الاستقطاعات فى محافظة الدقهلية لغرض التبوير والتوسع العمرانى والتجريف نحو ٦٧٣٧ ، ٣١٥٥ ، ٤٩٤ تمثل نحو ٦٥% ، ٣٠% ، ٥% من جملة الاستقطاعات بالدقهلية على الترتيب (١٢) .

ويشير الجدول رقم (١) إلى الأهمية النسبية للتعدى على الأراضى الزراعية ومساحة المتخللات بالقرية المختارة ومنه يتبين أن عدد حالات التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء عليها خلال الفترة (١٩٧٨-٢٠٠٣) نحو ٢٠٩٥ حالة تعدى تمثل حوالى ٨,١% من عدد حالات التعدى بمركز ميت غمر و البالغة نحو ٢٥٠٢٦حالة ، كما بلغت المساحة المستقطعة من الاراضى الزراعية والمبينة خلال تلك الفترة نحو ٦٣,٥ فدان تمثل نحو ٦,٧% من المساحة المستقطعة بالمركز والبالغة نحو ٩٤٤,٥ فدان ، كما تبين زيادة حالات التعدى على الأراضى الزراعية كمتوسط للفترة (١٩٧٨-١٩٨٥) حيث بلغ نحو ٦٤ حالة بمساحة ١,٦ فدان زادت خلال الفترة (٨٦-١٩٩٦) إلى نحو ٨٦٦ حالة تعدى بمساحة ٢٢,٥فدان ، كما زادت خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣) الى نحو ١١٦٥حالة تعدى على مساحة ٣٩,٥ فدان وهذا نتيجة زيادة عدد السكان وعودة المهاجرين من الخارج وبلغت مساحة المتخللات داخل الكتلة السكنية حوالى ٢,٥ فدان

تمثل نحو ٢,٩ % من مساحة المتخللات داخل الكتلة السكنية بالمركز والبالغة نحو ٨٧,٥ فدان ، كما بلغت مساحة المتخللات خارج الكتلة السكنية وهى المساحة المبوره ولها على الاقل حد مبانى بالقرية حوالى ٤١,٥ فدان تمثل حوالى ٦,٩ % من المساحة المبوره بالمركز والبالغة نحو ٦٠٠ فدان .

وقد تبين من إستمارات الاستبيان بالقرية أن عدد الأسر التى أقامت مساكنها على الاراضى الزراعية حوالى ٣٠ أسرة بالعينة تمثل نحو ١٣,٦ من عدد أسر المبحوثين وبلغت المساحة المستقطعة من الأراضى الزراعية المقامة عليها المبانى حوالى ٢,٢٥فدان .

جدول رقم (١) الأهمية النسبية لحالات التعدى على الأراضى الزراعية ومساحة المتخللات بالقرية عام ٢٠٠٣

البيـــــــان	القرية		المركز		% من المركز	
	عدد	فدان	عدد	فدان	عدد	فدان
التعدى على الاراضى الزراعية *						
متوسط الفترة (٧٨-٨٥)	٦٤	١,٦	١٣٨٨	٥٤,٥	٤,٦	٢,٩
متوسط الفترة (٨٦-٩٦)	٨٦٦	٢٢,٥	١٢٧٨٥	٥٠٠	٦,٨	٤,٥
متوسط الفترة (٩٧-٢٠٠٣)	١١٦٥	٣٩,٥	١٠٨٥٣	٣٨٩	١٠,٧	١,٢
اجمالى التعدى	٢٠٩٥	٦١,٦	٢٥٠٢٦	٩٤٤,٥	٨,٤	٦,٧
المتخللات داخل الكتلة السكنية	١٠	٢,٥	١٢٠٦	٨٧,٥	٠,٨	٢,٩
المتخللات خارج الكتلة السكنية	٥٩١	٤١,٥	٨١٩٢	٦٠٠	٧,٢	٦,٩
اجمالى المتخللات	٦٠١	٤٤	٩٣٤٨	٦٨٧,٥	٦,٤	٦,٤

* يضاف إلى هذه المساحات ٢٥% منافع (شوارع) + ١٠% لم يتحرر لها محاضر أو تصاريح .

المصدر : حسبت من : محافظة الدقهلية الإدارة الزراعية بميت غمر ، سجلات قسم حماية الأراضى ، ٢٠٠٤ بيانات غير منشورة .

٢- مشكلة انخفاض الدخل والمدخرات الريفية :

من أهم المشاكل التى تحول دون المشاركة الايجابية للسكان الريفيين فى جهود التنمية الريفية ، ويرجع السبب فى إنخفاض الدخول الريفية الى تركيزهم على زراعة المحاصيل التقليدية للاكتفاء الذاتى دون المحاصيل النقدية كالخضر والفاكهة ، كذلك ندوة رأس المال لديهم وضعف الإنتاج وبدائية أساليبه ومحدودية الأراضى الزراعية وسيادة الحيازات القزمية فى الزراعة المصرية وانخفاض الأجور بالمقارنه بالقطاعات الأخرى وانخفاض المستوى التكنولوجى وارتفاع نسبة الفئة المستهلكة عن الفئات المنتجة وارتفاع الأمية ، وقد بلغ إجمالى الفقراء فى محافظة الدقهلية عام ٢٠٠١ حوالى ١٧,٧% ، ونسبة الفقراء المدفعون حوالى ٣,١% من جملة عدد الفقراء على مستوى الجمهورية ، مما أدى إلى مزيد من الهجرة إلى المدينه وزيادة الضغط على المرافق بها وانتشار العشوائيات و السلوك غير السوى وخاصة بين سكان العشوائيات كما أدى إنخفاض الدخول وانخفاض مستوى المعيشة إلى إنخفاض المدخرات الريفية . وتشير بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط دخل الأسرة السنوى بعينه الدراسة بلغ نحو ٨٣٠٣,٧ جنيها منها نحو ٥٣,١% من الحكومة والقطاع العام والخاص ، ٣٢,٨% من قطاع الزراعة (٢٤,٤% إنتاج النباتى، ٨,٤%انتاج حيوانى) ، ١٤,١% من مصادر اخرى مثل التجارة وايجار عقارات وشهادات استثمار بالبنوك .. وغيرها ، كما بلغ متوسط دخل الفرد السنوى حوالى ١٦٠٠,٣ جنيها بعينة الدراسة

وبالنسبة لفئة المزارعين فقد بلغ متوسط دخل الأسرة السنوى حوالى ٧٠١٠,٤ جنيها منها نحو ٢,٣% من الحكومه والقطاع العام والخاص ، ٩٦,١% من قطاع الزراعة (٧٩% من الإنتاج النباتى ، ١٧,١% من الإنتاج الحيوانى) ، ١,٦% من المصادر الأخرى ، كما بلغ متوسط الدخل السنوى للأسرة لفئة عمال الخدمات والإنتاج حوالى ٥٤٧٦,٥ جنيها منها نحو ١١% من الحكومة والقطاع العام والخاص ، ٦٥% من قطاع الزراعة (٣٤,٩% من الإنتاج النباتى ، ٣٠,١% من الإنتاج الحيوانى) ، ونحو (٢٤%) من المصادر الأخرى ، أما فئه الحرفين والمهنين فقد بلغ متوسط دخل الأسرة السنوى حوالى ٧٩٦٧,٤ جنيها منها نحو(٧٤,٦%) من الحكومة و القطاع العام والخاص ، ٣,٧% من الزراعة (٢,٥% إنتاج نباتى ، ١,٢ إنتاج حيوانى) ، ٢١,٧%من مصادر أخرى ، وبالنسبة لفئة الموظفين فقد بلغ متوسط دخل الأسرة السنوىحوالى ٨٧٨٢جنيها منها نحو ٧٠,٦%)من الحكومه والقطاع العام والخاص ، ١٥,٧% من الزراعة(١٤,٥% من الإنتاج النباتى ، ١,٢% من الانتاج الحيوانى) ،١٣,٧% من مصادر

أخرى وأخيرا بلغ متوسط دخل الأسرة السنوى لفئة أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة حوالى ١٨٢٥٠جنيها منها نحو ٨٩% من الحكومة والقطاع العام والخاص ، ١١% من مصادر أخرى .وبذلك أتضح أن متوسط دخل الفرد السنوى بلغ أدناه لفئه عمال الخدمات والإنتاج ١٠٥٣,٢جنيها وذلك لانخفاض دخل الأسرة يليها فئة المزارعين ١١١٦جنيها وفئة الحرفين والمهنيه ١٣٠٦,١جنيها ثم فئة الموظفيين ١٨٦٨,٥ جنيه، بينما بلغ أقصاه لفئة أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة ٤٢٤٤,٢جنيها نظرا لارتفاع دخل الأسرة.

جدول رقم (٢): متوسط الدخل السنوى والميل المتوسط للادخار لفئات الريفيين بعينة الدراسة الميدانية عام ٢٠٠٣

الفئات المهنية	المزراعين		عمال الخدمات والانتاج		الحرفين والمهنين		الموظفين		اصحاب المنشات الريفية الصغيرة		متوسط اجمالى العينه *	
مصادر الدخل	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%
من الحكومه والقطاع العام والخاص	١٦٠,٢	٢,٣	٦٠١,١	١١	٥٩٤٧,٢	٧٤,٦	٦٢٠٠	٧,٦	١٦٢٥	٨٩	٤٤١١	٥٣,١
من الزراعة :	٦٧٤٠	٩٦,١	٣٥٦٠,٤	٦٥	٢٩٥,٢	٣,٧	١٣٨٢	١٥,٧	–	–	٢٧٢٢,٢	٣٢,٨
نباتى	٥٥٤٠	٧٩	١٩١٠,٤	٣٤,٩	٢٠٠,٢	٢,٥	١٢٧٠	١٤,٥	–	–	٢٠٢٧,٤	٢٤,٤
حيوانى	١٢٠٠	١٧,١	١٦٥٠	٣٠,١	٩٥	١,٢	١١٢	١,٢	–	–	٦٩٤,٨	٨,٤
مصادر اخرى	١١٠,٢	١,٦	١٣١٥	٢٤,٠	١٧٢٥	٢١,٧	١٢٠٠	١٣,٣	٢٠٠٠	١١	١١٧٠,٥	١٤,١
متوسط دخل الاسرة السنوى	٧٠١٠,٤	١٠٠	٥٤٧٦,٥	١٠٠	٧٩٦٧,٤	١٠٠	٨٧٨٢	١٠٠	١٨٢٥٠	١٠٠	٨٣٠٣,٧	١٠٠
متوسط دخل الفرد السنوى	١١١٦,٠	–	١٠٥٣,٢	–	١٣٠٦,١	–	١٨٦٨,٥	–	٤٢٤٤,٢	–	١٦٠٠,٣	–
متوسط مدخرات الاسرة السنوى	١٤٠٠	–	٤٠٠	–	١١٠٠	–	١٠٠٠	–	٥٦٠٠	–	١٣٩٥,٥	–
متوسط مدخرات الفردالسنوى	٢٠٢,٩	–	٧٦,٩	–	١٨٠,٣	–	٢١٢,٨	–	١٣٠٢,٣	–	٢٧١,٣	–
الميل المتوسط للادخار	٠,٢٠	–	٠,٠٧	–	٠,١٤	–	٠,١١	–	٠,٣١	–	٠,١٧	–

المصدر : حسبت من استمارات الاستبيان الخاصه بالبحث

* متوسط مرجح بالاوزان (عدد الأسر)

يشير الجدول رقم (٢) السابق إلى أن متوسط مدخرات الأسرة السنوى لعينه الدراسة بلغ نحو ١٣٩٥,٥ جنيها ، وبلغ متوسط مدخرات الفرد السنوى حوالى ٢٧٢,٦ جنيها كمابلغ الميل المتوسط للإدخار حوالى ٠,١٧ ، وقد بلغ متوسط مدخرات الأسرة السنوى أقصاه لفئة أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٥٦٠٠ جنيها) ، بينما بلغ أدناه لفئة عمال خدمات الإنتاج (٤٠٠ جنيها) يليها فئة الموظفين (١٠٠٠ جنيها) . كما بلغ متوسط مدخرات الفرد السنوى أقصاه لفئة أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (١٣٠,٣جنيها) بينما بلغ أدناه لفئة عمال الخدمات والإنتاج ٧٦,٩جنيها يليها فئة الحرفين المهنيين (١٨٠,٣ جنيها) وفئة المزراعية (٢٠٢,٩ جنيها) تم فئه الموظفين (٢١٢,٨ جنيها) .كما تبين أن الميل المتوسط للإدخار بلغ أقصاه لفئه أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٠,٣١) وذلك لارتفاع دخولهم ومتوسط مدخراتهم ، كما بلغ أدناه لفئة عمال الخدمات والإنتاج (٠,٠٧) وذلك لإنخفاض متوسط مدخراتهم نتيجة إنخفاض دخولهم الحكومية من القطاع العام والخاص والتى لاتكفى متطلبات الحياه الأساسية فى ظل حالة التضخم والتى تسود البلاد وارتفاع متوسط ميلهم للإستهلاك والذى بلغ ٠,٨٦.

وحول آراء المبحوثين عن وجوه الإفاده من فائض الدخل فقد وجه إليهم السؤال التالى :كيف تتصرف فى فائض الدخل ؟ "جدول رقم (٣) . أفاد ٢٤,٤ من أرباب الأسر بشراء أرض زراعية معظمهم

من فئة المزارعين (٤٦%) وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٣٠%) ، وعمال الخدمات والإنتاج (٢٦%) ، وفئة الحرفين والمهنيين (٢٠%) . وأفاد ١٩,٢% من أرباب الأسر بإيداعها بالبنك معظمهم من فئه أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٥٤%)، والموظفين(٢٠) ، والحرفين والمهنبين (١٦%) والمزراعين (٤%) ، وعمال الخدمات والإنتاج (٢%) . وأفاد ١١,٦% من أرباب الأسر بزواج الأولاد معظمهم من فئه عمال الخدمات والإنتاج (٢٠%) والمزارعين (١٦%) والحرفين والمهنين (١٢%) والموظفين (١٠%) . كما أفاد ١٠,٤% بشراء مصاغ (حلى ذهب) معظمهم من فئات الحرفين والمهنيين(٢٠%) والموطفين (٢٠%) وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٨%) وفئة المزارعين (٤%) كما أفاد ١٠% بشراء منزل معظمهم من فئة الموظفين (٣٠%) والحرفيين والمهنيين (١٢%) وفئة عمال الخدمات والإنتاج (٦%)، والمزارعين(٢%) وأفاد ٩,٢% من أرباب الأسر بشراء ماشية معظمهم من فئة المزارعين (٢٠%) عمال الخدمات والإنتاج (٢٠%) والحرفيين والمهنيين (٦%) ، وأفاد ٨,٤% من أرباب الأسر بالحج لبيت الله الحرام معظمهم من فئة عمال الخدمات والإنتاج (١٦%) يليهم فئة الحرفيين والمهنين (١٠%) والموظفين (١٠%) والمزارعين (٦%)كما أفاد ٢,٨% من أرباب الأسر بشراء المزيد من السلع والخدمات معظمهم من فئة عمال الخدمات والإنتاج ٨% والموظفين (٦%)، وأفاد ٢,٤% من أرباب أسر المبحوثين باستغلالها فى التجارة معظمهم من فئة الحرفيين والمهنيين (٤%) وأصحاب المنشآت الريفية (٤%) والمزارعين (٢%) وعمال الخدمات والإنتاج (٢%) وأفاد ٠,٨% بشراء مجلات وكتب ثقافية معظمهم من الموظفين (٢%) وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٢%) ، وأخيرا أفاد ٠,٨% بالنزهة والترفية وهم فئة الموظفين وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة .

جدول رقم (٣) الأهميه النسبية لآراء المبحوثين حول كيفيه التصرف فى فائض الدخل لعينه الدراسة الميدانيه

البيان	المزارعين	عمال الخدمات والانتاج	الحرفيين والمهنيين	الموظفين	أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة	إجمالى العينه
١ – شراء ارض	٤٦	٢٦	٢٠	–	٣٠	٢٤,٤
٢-شراء منزل	٢	٦	١٢	٣٠	–	
٣- شراء ماشية	٢٠	٢٠	٦	–	–	٩,٢
٤- شراء مصاغ	٤	–	٢٠	٢٠	٨	١٠,٤
٥- شراء مزيد من السلع	–	٨	–	٦	–	٢,٨
٦- شراء مجلات وكتب	–	–	–	٢	٢	٠,٨
٧- النزهة والترفية	–	–	–	٢	٢	٠,٨
٨- الحج	٦	١٦	١٠	١٠	–	٨,٤
٩- التجارة	٢	٢	٤	–	٤	٢,٤
١٠-زواج الاولاد	١٦	٢٠	١٢	١٠	–	١١,٦
١١- اياعها بالبنك	٤	٢	١٦	٢٠	٥٤	١٩,٢

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان الخاصة بالبحث .

وحول آراء المبحوثين حول السلوك الإدخارى وأسباب إنخفاض مدخراتهم فى الأوعية الإدخارية فقد وجه إليهم السؤال التالى : لماذا لا تودع مدخراتك فى البنك أو البريد ؟ أجابو جدول رقم (٤) وأفاد ١٩,٢% من أرباب الأسر بأن البنك نظام آمن معظمهم من فئة أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٥٤%) والموظفين (٢٠%) والحرفيين والمهنيين (١٦%) وعمال الخدمات والإنتاج (٢%) والمزارعين (٤%) . بينما أفاد ٢٣,٦ % من أرباب الأسر بأن الفائدة حرام شرعا معظمهم من فئة المزارعين ٥٢%وفئة عمال الخدمات والإنتاج (٣٥,٥%) وفئة الحرفيين والمهنيين (١٢%) وفئة الموظفين (١٦,٥%) وفئة أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٢%) ، كما أفاد ٣٥,٩% من أرباب الأسر بأن الإكتناز أفضل حيث يجدونه

بسرعة عند الحاجة إليه معظمهم من فئة الحرفيين والمهنيين (٤٢%) ، وعمال الخدمات والإنتاج (٣٢,٥%) والمزارعين (٣٧,٥%) ، والموظفين (٢٣,٥%) وأخيرا أفاد (٢١,٣%) من أرباب الأسر بعدم وجود فائض للإدخار معظمهم من فئة الموظفين (٤٠%) وعمال الخدمات والإنتاج (٣٠%) والمزارعين (٦,٥%) ، والحرفيين والمهنيين (٣٠%) .

جدول رقم (٤) الأهميه النسبية لآراء المبحوثين حول اسباب انخفاض المدخرات الريفية بعينه الدراسة الميدانيه

البيان	المزارعين	عمال الخدمات والانتاج	الحرفيين والمهنيين	الموظفين	أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة	إجمالى العينه
الفائدة حرام شرعا	٥٢	٣٥,٥	١٢	١٦,٥	٢	٢٣,٦
عدم وجود فائض للادخار	٦,٢٥	٣٠	٣٠	٤٠	–	٢١,٣
الاكتناز أفضل	٣٧,٥	٣٢,٥	٤٢	٢٣,٥	٤٤	٣٥,٩
البنك نظام آمن	٤	٢	١٦	٢٠	٥٤	١٩,٢

المصدر : حسبت من استمارات الاستبيان الخاصة بالبحث .

٤- مشكلة الامية :

ليست مشكلة الأمية جهل بالقراءة والكتابة فقط ولكنها مشكلة عجز عن الإندماج والتكامل مع نمط الحياة العصرية وتخلف عن الإنتفاع بكل مكاسب التقدم الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى الحديث ، كما توجد أمية ثقافية بين المتعلمين على اختلاف مستوياتهم ، وهى مشكلة معقدة وترتبط بكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وأية جهود مبذولة فى التغلب على المشكلات الأخرى ، وإرتفاع نسبة الأمية تؤدى إلى سيادة الأنماط السلوكية السلبية وتقلل من المشاركة فى جهود التنمية وتقليل رغبة الآباء فى تعليم أبنائهم وانخفاض المستوى الصحى والاقتصادى وتزيد نسبة المواليد وتقل القدرة على إستيعاب أساليب التدريب وتنخفض الإنتاجية والدخول ، وتبذل الدولة جهود كبيرة لمحو الأمية بالريف المصرى حيث أنشأت الهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار والمتسربين من التعليم ، وقد بلغت نسبة المتسربين من التعليم الأساسى ١٥% من عدد الملتحقين بالتعليم الأساسى بالإضافة إلى نقص القدرة اللإستيعابية إلى حوالى ٨٥% من التلاميذ (٣) ويوجد عجز فى المدرسين بصفة عامة وعجز فى مدرسى المواد الثقافية والفنية بصفة خاصة بالإضافة إلى وجود مدرسين غير حاصلين على مؤهلات تربوية ، وقد بلغت نسبة التلاميذ للمدرسين بمحافظة الدقهلية حوالى ١٩,٧ تلميذ لكل مدرس بالتعليم الأساسى بينما فى الجمهورية كانت النسبة ٢١,٤ تلميذ لكل مدرس مما يقلل من إستيعاب التلاميذ (٥) . ومن بيانات الجدول رقم (١) بالملحق يتضح أن إجمالى عدد الأميين الذين لايقرأون ولا يكتبون بلغ نحو ٨٨ فرد بنسبة ٧,٢% من إجمالى عدد أفراد الأسر بالعينة والذى بلغ نحو ١٢٣٢ فردا منهم حوالى ٢٦ فرد من فئة المزارعين بنسبة ٧,٥% من إجمالى عدد أفراد المزارعين بالعينة ، ٢٠ فرد من فئة عمال الخدمات والإنتاج بنسبة ٧,٧% من إجمالى عدد أفراد تلك الفئة ، ٤٢ فرد من فئة الحرفيين والمهنيين بنسبة ١٣,٨% من إجمالى أفراد تلك الفئة ، وتشير نتائج الإستبيان عدم وجود أميين فى فئتى الموظفين وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة .

وحول آراء المبحوثين وادراكهم لبعض المعلومات الثقافية العامة لتوضيح حجم الأمية الثقافية بين أرباب أسر العينة فقد تم توجيه بعض الأسئلة إليهم عن بعض المعلومات والأسماء العامة كثيرا ما تتردد بوسائل الإعلام جدول رقم (٥) ، وكانت درجة معرفتهم بإسم محافظة الدقهلية (١٣%) ، رئيس المجلس القروى بالقرية (٤,١%) واسم الدائرة الإنتخابية (١٩,١%) ، وعضو مجلس الشعب عن دائراتهم (١٤,٧%) ، واسم رئيس مجلس الشعب (١٣,٢%) ، واسم رئيس مجلس الوزراء (١٧,٢%) وعدد سكان الجمهورية (٢,٤%) وعدد السنوات التى مرت على حرب أكتوبر ٦,٥% وفائدة الكمبيوتر(٢,٨%) ، ومامعنى التنمية (٢,١%) ، وكيفية المحافظة على البيئة (٤,٩%) وهى نسب متدنية جدا مما يوضح أنه يوجد أمية ثقافية

كبيرة بعينة الدراسة مما يستلزم زيادة الوعى بالثقافة العامة والبيئية عن طريق أجهـزة الإعـلام المختلفـة المرئية والمسموعة و عن طريق رجال الدين وجميع المؤسسات الريفية بالقرية .

جدول رقم (٥) الأهميه النسبية لآراء المبحوثين وادراكهم ببعض المعلومات والثقافة العامة لعينه الدراسـة الميدانيه

البيـــــــان	المزارعين	عمالالخدمات والانتاج	إلحرفيين والمهنيين	الموظفين	أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة	إجمالى العينه
١-أسم محافظة الدقهليه	٨,٧	٩,٢	١٢,٨	١٧,١	١٧,٢	١٣
٢- أسم رئيس المجلس القروى	-	١,٥	٧,٣	٢,٥	٩,٤	٤,١
٣- أسم دئرتك الإنتخابي	٢٤,٨	٢٢,٧	٢١,٤	١٤,٢	١٢,٥	١٩,١
٤- أسم عضو مجلس الشعب	١٨,٥	١٩,٢	١٢,٢	١٢,٦	١٠,٩	١٤,٧
٥- أسم رئيس مجلس الشعب	١٥,١	١٦	١٥,٢	١٠,٢	٩,٥	١٣,٢
٦-أسم رئيس مجلس الوزاراء	٢١,٦	٢٢,٧	١٥,٢	١٢,٦	١٤,١	١٧,٢
٧- عدد سكان الجمهوريه	١,٢	-	١,٢	٣,٢	٦,٢	٢,٤
٨- كم سنه مرت على حرب اكتوبر	٤,٩	٦,١	٦,١	١٠,٦	٤,٨	٦,٥
٩- فائدة الكمبيوتر	١,٢	-	١,٨	٦,٣	٤,٨	٢,٨
١٠- معنى التنميه	٠,٦	-	٠,٦	٤,٧	٤,٦	٢,١
١١- كيفيه المحافظة على البيئة	٣,٤	٢,٦	٦,٢	٦	٦	٤,٩

المصدر : حسبت من استمارات الاستبيان الخاصة بالبحث .

٥- مشكلة البطالة :

يقصد بالبطالة حالة الفرد القادر على العمل والراغب فيه ولا يجد العمل المناسب لـه ، وتـؤدى البطالة الى إنخفاض الدخل و مستوى المعيشة وبالتالى إنخفاض المدخرات الريفية مما يـؤثر سـلبا علـى التنمية ، وتظهر البطالة فى الريف المصرى نتيجة لإختلال العلاقة السكانية الارضية ، وأهم صور البطالـة هى البطالة الكاملة والموسمية والدورية والمقنعة وجميع الحالات السابقة تعنى وجود خلل فى سـوق العمـل وقد زادت البطالة فى مصر منذ عام ١٩٨٣ نتيجة تخلى الدوله عن سياسة تشغيل الخريجين ، وبلـغ معـدل البطالة عام ١٩٨٦ نحو ١٥% تم إنخفاض الى ٨,٨% عـام ١٩٩٧/٩٦، وإنخفـض مـرة اخـرى عـام ٢٠٠٠/٩٩ الى ٧,٩% نتيجة لمجهودات الصندوق الاجتماعى وتوفير فرص عمل جديده لشباب الخريجين ، ثم زاد فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وبلغ حوالى ٩,٩% تقريبا وذلك نتيجة زيادة عدد الخريجين وحالـة التضـخم التى تسود الإقتصاد المصرى حيث بلغ معدل التضخم فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٣,٦% بزيادة نحو ١,٢% عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

وتشير بيانات الجدول رقم (١) بالملحق أن نسبه البطالة بين أفراد العينه بلغت نحو ١٧,٣% من جملة أفراد أسر العينه ، بلغت أقصاها لفئة الموظفين (٣١,٩%) تليها فئة أصحاب المنشآت الريفية الصـغيرة (٢٤,١%) وفئه الحرفيين والمهنيين (١٦,٤%) ثم فئه المزارعين (١٢,٧%) وأخيرا فئـه عمـال الخـدمات والإنتاج (٩,٦%) ، كما تبين من نفس الجدول ان البطالة بين المتعلمين بلغت١٦,٦% وبين غير المتعلمين ٠,٧% من جملة أفراد أسر العينه معظمهم من فئه عمال الخدمات والإنتاج (١,٩%) والحـرفين والمهنـين (١,٣%) من إجمالى أفراد أسر العينه .

٦- مشكلة نقص وسوء التغذية :

تعد مشكلة عدم كفاية المنتج من الغذاء من أهم المشاكل التى تواجه الدول النامية بصفة عامة ومتطلبـات التنمية بصفة خاصة ، ويقصد بنقص التغذية Undernulrition ان تكون كمية الغذاء دون حاجة الجسم ،

بينما سوء التغذية Malnulrition ان يكون الغذاء غير مستوف لعناصره بالقدر اللازم ، ويترتب على نقص وسوء التغذية الكثير من الأمراض وإعتلال الصحة العامة والضعف ونقص كفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة بالمجتمع وعدم القدرة على إكتشاف موارد جديدة مما ينعكس أثره على إنخفاض الناتج القومى وبالتالى التأثير السلبى على مجهودات التنمية . ويشير تقرير البنك الدولى عن التنمية عام ٩٩/٩٨ أن حوالى ٩% من الأطفال المصريين دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية ، وأن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة تراجع من ١٧٥ طفل فى الألف الى ٦٦ طفل فى الألف فيما بين عامى(٨٠، ١٩٩٦) ، وبلغ عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية فى مصر نحو ٢,٥ مليون نسمة تمثل ٤% من عدد السكان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠) ، كما بلغ نصيب الفرد من الطاقة الغذائية كمتوسط لنفس الفترة حوالى ٣٣٢٠ سعر حرارى / يوم ، وبلغ نقص الوزن للأطفال دون الخامسة عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٧%من جملة الأطفال دون سن الخامسة .

وبلغ متوسط نصيب الفرد فى السنة عام ٢٠٠١ من حبوب القمح والشعير والذرة الشامية والأرز نحو ١١١,٩ ، ٠,١ ، ٧٦,٤ ، ٥٠,٨ كجم على الترتيب ، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من المحاصيل الزيتية الفول السودانى والسمسم وفول الصويا وزيت الطعام نحو ١,٨ ، ١,٦ ، ١,٦ ، ٨,٨ كجم على الترتيب ، كذلك بلغ متوسط نصيب الفرد من البقوليات ، والفول البلدى والعدس نحو ٨,٦، ٥,٨ ، ١,٣ كجم على الترتيب ، وقد زاد متوسط نصيب الفرد بين عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ من كل من القمح والشعير والأرز والسمسم وزيت الطعام بنحو ١٥,٨ % ، ١٠٠% ، ٠,٨% ، ٣٣% ، بينما إنخفض لمحاصيل الذرة الشامية والفول السودانى وفول الصويا والفول البلدى والعدس بنحو ٦% ، ٥,٦% ، ٣٢,٣% ، ٣٢,٨% ، ٢٣% على الترتيب .

وحول آراء المبحوثين أرباب الأسر عن متوسط قيمة الإنفاق على المجموعات الإنفاقية سنويا فقد وجه إليهم السؤال التالى ماهو متوسط المبالغ المنفقة على الطعام والشراب والكساء ويشمل الملابس بكل مشتملاتها والمسكن ويشمل مستلزماته من وقود وإضاءة وتجهيزات والخدمات المنزلية وكذلك التعليم والثقافة وتشمل مصاريف التعليم للأولاد والكتب والمجلات والجرائد ..... وغيرها والنقل والمواصلات وتشمل وسائل النقل الخاصة والعامة والإتصالات السلكية واللاسلكية والصحة وتشمل الخدمات والرعاية الصحية العامة والخاصة والمصاريف على المكيفات وتشمل الدخان وغيره وأخيرا الخدمات الأخرى وتشمل المصايف والمتنزهات والخدمات العائلية وخدمات المطاعم والمقاهى والمدفوعات التحويلية مثل أقساط التأمين وأقساط الديون وأوجة الإنفاق الإستهلاكى الأخرى غير المدرجة فى المجموعات السابقة جدول رقم (٦).

وقد أفاد أرباب الأسر أن الإنفاق على الطعام والشراب بلغ ٦٣,٩%من متوسط الدخل المخصص للإنفاق السنوى للعينة والذى بلغ نحو ٦٩٠٨,٣ جنيها وكانت اعلى نسبة لفئة عمال الخدمات والانتاج (٦٨%) يليها فئة الموظفين (٦٦%) وفئة المزارعين (٦٥%) ثم فئة الحرفين والمهنين (٦٣,٥%) واخيرا فئة اصحاب المنشأت الريفية الصغيرة (٥٦%) من متوسط الدخل المخصص للانفاق السنوى لكل فئه كما أفاد أرباب أسر العينة أن نسبة الإنفاق على الكساء ٩,٥% من متوسط الدخل المخصص للإنفاق السنوى لأسر العينة ، وكانت أعلى نسبة فى فئة الموظفين (١١,٩%) وأدناها فئة المزارعين (٧,١%) نظرا لإعتمادهم على بعض ما تنتجه المزرعة وهو جزء غير محسوب كما أفاد أرباب الأسر أن نسبة الإنفاق على السكن بلغت نحو ١٠,٧%من متوسط الدخل المخصص للإنفاق السنوى لأسر العينة وكانت أعلى نسبة بين فئة الموظفين (١٢,٧%) وأدناها فئة المزارعين (٨,٨%) أما المنفق على التعليم والثقافة فقد أفاد أرباب أسر العينة ان النسبة بلغت نحو (٣,٨%) وكانت اعلى نسبة بين الموظفين (٤,٣%) وادناها فئة اصحاب المنشأت الريفية الصغيرة (٣,٣%)، كما أفاد أرباب الأسر أن نسبة الإنفاق على النقل والمواصلات والإتصالات بلغت نحو ٣,٦% وكانت أعلى نسبة بين فئة أصحاب المنشأت الريفية الصغيرة (٤,٤%)وأدناها فئة المزارعين(٢,٦%) ، وأفاد المبحوثين من أرباب أسر العينة أن نسبة المنفق على الصحة بلغ نحو ٢,٤% وكانت أعلى نسبة فى فئة أصحاب المنشأت الريفية الصغيرة (٢,٩%) ، وأدناها فئة الموظفين (١,٩%)، بينما المنفق على المكيفات فقد بلغ نحو ٣,٠% لعينة الدراسة ، وكانت أعلى نسبة فى فئة المزارعين (٤,٦%) وأصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٤,٥%)، وأدناها بين فئة الموظفين(١%) وأخيرا أفاد أرباب الأسر أن نسبة المنفق على الخدمات الأخرى بلغت نحو ٣,١% وكانت أعلى نسبة بين فئة أصحاب المنشآت الريفية الصغيرة (٦,٩%) ، وأدناها بين فئة الموظفين (١%)

وبالنسبة للسلوك الغذائى لأسر العينة فقد وجه إليهم السؤال التالى :على أى أساس يتم شراء السلع الغذائية هل يتم على أساس السعر أم فى حدود الدخل أو حسب رغبة أفراد الأسرة ؟ وقد أفاد ٥٥% من

أرباب الأسر بالعينة أنه يتم الشراء على أساس السعر، ٢٥% منهم أن الشراء يتم على أساس الدخل و١٥% فقط حسب رغبة أفراد الأسرة مما يوضح أن الجزء المخصص للإنفاق على السلع الغذائية غير كافى نظرا لإرتفاع الأسعار حيث معظم أرباب الأسر تأخذ فى قرارتها الشرائية دخلها المنخفض وارتفاع الأسعار وليست حسب رغبة أفراد الأسرة .

كما وجه إليهم سؤال آخر هل تستهلك الأسرة خبز بلدى من السوق وقد أفاد ٧٠% من أرباب الأسر أنهم يستهلكون خبز بلدى من السوق ،٢٠% أفادوا أحيانا يستهلكون خبز بلدى من السوق و١٠% أفادوا أنهم لا يستهلكون خبز بلدى من السوق بل يصنع الخبز بالمنزل مما يوضح تغيير النمط الغذائى بالقريه المختاره واستهلاكهم الخبز المدعم من السوق بدلا من صناعته فى منازلهم كسابق عهدهم وذلك لإنخفاض دخولهم وانتشار المخابز البلدية فى القريه المختارة حيث يوجد بالقرية أربعة مخابز بلديه بطاقة إجماليه ٤,٥طن دقيق بلدى معطية حوالى ٤٥ألف رغيف يومى مضافا إلى ذلك أربعه مخابز أفرنجيه بطاقة إجماليه طن دقيق فاخر مدعم معطية حوالى ١٥ ألف رغيف يومى .

جدول رقم (٦) متوسط الإنفاق الأسرى السنوى على المجموعات الإنفاقية لفئات الريفيين بعينة الدراسة الميدانية عام٢٠٠٣

الفئات / المجموعات الإنفاقية	المزارعين		عمال الخدمات الانتاجية		الحرفين والمهنين		الموظفين		اصحاب المنشآت الريفية الصغيرة		الاجمالى*	
	جنيه	%	جنيه	%	جنيه		جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%
الطعام والشراب	٣٦٤٦,٨	٦٥	٣٤٥٢	٦٨	٤٣٦٠,٨	٦٣,٥	٥١٣٦,١	٦٦	٧٠,٨٤	٥٦	٤٤١٥,٨	٦٣,٩
الكساء	٤١٥,١	٧,٤	٤٣٦,٦	٨,٦	٧٠٠,٥	١٠,٢	٩٢٦,١	١١,٩	١٣٩١,٥	١١	٦٥٤,٤	٩,٥
السكن	٤٩٣,٧	٨,٨	٤٥١,٨	٨,٩	٨١٧,٢	١١,٩	٩٤١,٦	١٢,١	١٣٩١,٥	١١	٧٤١,١	١٠,٧
التعليم والثقافة	٢٠٧,٦	٣,٧	١٩٨	٣,٩	٢٦١	٣,٨	٣٣٤,٦	٤,٣	٤١٧,٥	٣,٣	٢٦٥,٥	٣,٨
نقل ومواصلات	١٤٥,٩	٢,٦	٢٣٣,٥	٤,٦	١٨٥,٤	٢,٧	٢٩٥,٧	٣,٨	٥٥٦,٦	٤,٤	٢٤٦,٢	٣,٦
الصحة	١٥١,٥	٢,٧	١٠١,٥	٢	١٨٥,٤	٢,٧	١٤٧,٩	١,٩	٣٦٦,٩	٢,٩	١٦٦,٦	٢,٤
المكيفات	٢٥٨,١	٤,٦	١٠٦,٦	٢,١	٢٤٠,٤	٣,٥	٧٧,٨	١,٠	٥٦٩,٢	٤,٥	٢٠٦,٩	٣,٠
خدمات أخرى	٢٩١,٧	٥,٢	٩٦,٥	١,٩	١١٦,٧	١,٧	٧٧,٨	١,٠	٨٧٣,٨	٦,٩	٢١١,٨	٣,١
الإجمالى	٥٦١٠,٤	١٠٠	٥٠٧٦,٥	١٠٠	٦٨٦٧,٤	١٠٠	٧٧٨٢	١٠٠	١٢٦٥٠	١٠٠	٦٩٠٨,٣	١٠٠
الميل المتوسط للاستهلاك	٠,٨		٠,٩٣		٠,٨٦		٠,٨٩		٠,٦٩		٠,٨٣	

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان الخاصه بالبحث *متوسط مرجح بالأوزان (عدد الأسر).

٧- مشكلة تلوث بيئة التنمية :

البيئة هى المحيط أو الإطار الذى يعيش فيه الإنسان والحيوان والكائنات الحية كما يمارس فيه الإنسان نشاطه الزراعى والصناعى والإقتصادى والإجتماعى ويتأثر لظروفها أحواله الإقتصادية والصحية والنفسية.والتلوث : هو وجود مادة أو طاقة فى غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة فالماء يلوث إذا أضيف إلى التربة بكميات تحل محل الهواء بأسره فى التربه والأملاح عندما تتراكم فى الأراضى الزراعية نتيجة تطبيق نظام رى يتسم بعدم الكفاءة ، والبترول يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه أمطار والبحار والتربة ، كما أن عدد السكان يشكل تهديدا للبيئة فعندما لايستطيع الإنسان تلبية حاجته الأساسية تنشاء ضغوط تجعلة يحاول تلبيتها بأى شكل كأن يستغل موارد البيئه بطرق ضارة مثل قطع الأشجار بصورة جائرة (٨) والتعدى على الأرض الزراعية ، وبذلك فتدخل الإنسان بنشاطة فى البيئه دون وعى أوتفكير أدى ذلك إلى إفساد وخلل فى التوازن الطبيعى لعناصر البيئة مما إدى إلى ظهور وتفاقم المشكلات البيئية ، حيث تتعرض البيئة الزراعية للتلوث نتيجة للإستخدام الخاطى للأسمدة والمبيدات الكيماوية وإلقاء المخلفات الزراعية والحيونات النافقة ومخلفات المصانع فى المجارى المائية وحرق المخلفات الزراعية والأبخرة السامة المتصاعدة من مداخن مصانع الطوب . وتؤثر التنمية على البيئة تأثيرا متبادلا كل على الآخر سلبا أو

إيجابا فإستغلال الموارد له أثر فعال على التنمية الإقتصادية والبيئية بمعنى أن عملية التنمية الأقتصادية تحتاج إلى حشد الطاقات واستغلال الإمكانيات المتاحة لخدمة أهداف التنمية ولكن الإستغلال الجائر للموارد مثلا يؤدى إلى تدهورها ، وبذلك يجب العمل على تحقيق أهداف التنمية وفى نفس الوقت العمل على المحافظة على البيئة وهو ما يطلق عليه التنمية المتواصلة أو المستدامة Systainable Development.

وحول آراء المبحوثين أرباب الأسر عن مدى علمهم بالمشكلات البيئية التى تعوق التنمية هل هى الاسراف فى استخدام الاسمدة الكيماوية او المبيدات الكيماوية او مياه الرى أو القاء عبوات المبيدات الفارغة والحيوانات النافعة والمخلفات المنزلية فى الترع والمصارف وانسداد الترع والمصارف وجعلها بيئة صالحة لتكاثر البعوض وطفح المجارى وخزانات الصرف الصحى المكشوفه وحرق المخلفات الزراعية وخاصة قش الأرز بالحقول مما يؤدى سنويا الى سحابة سوداء ملوثة للبيئة المصرية بوجه عام والدخان والابخرة المتصاعدة من مداخن مصانع الطوب المنتشرة بالمنطقة والتعدى على الاراضى الزراعية ، وقد أضاف المبحوثين مشكلة الزيادة السكانية وأثرها على البيئة . جدول رقم (٧) . وقد أفاد ١٠,٤% من المبحوثين أرباب الأسر أن المشكلة هى الإسراف في إستخدام الأسمدة الكيماوية ،١٤% نتيجة الإسراف فى إستخدام المبيدات الكيماوية ، ٣% من المبحوثين أفادوا أن المشكلة هى الإستخدام غير الكفء لمياه الرى ، ٣ % أفادوا بأن السبب يرجع الى الرى بمياه صرف صحى مع مياه صرف زراعى غير معالجة ، ١٠% أفادوا أن السبب إلقاء عبوات المبيدات الفارغة فى الترع والمصارف ، ٥% من المبحوثين أفادوا أن السبب هو إلقاء الحيوانات النافقة فى الترع والمصارف ٣% نتيجة إلقاء المخلفات المنزلية بالترع والمصارف ، ٨% نتيجة إنسداد الترع والمصارف، كما فاد ١١,٢% من المبحوثين إن السبب هو طفح المجارى وخزانات الصرف الصحى ، وإفاد ١٣,٤% من المبحوثين أن السبب حرق المخلفات الزراعية وخاصة قش الأرز بالحقول الزراعية ، ١٢,١% من المبحوثين أفادوا أن السبب هو تلوث الهواء بدخان مصانع الطوب ، وأفاد ٦,٤% أن السبب يرجع إلى التعدى على الارض الزراعية وانخفاض المساحات الخضراء سنة تلو الاخرى ، وأخيرا أضاف ٣% من المبحوثين أن السبب هو الزيادة السكانية .

وحول اقتراح الحلول من وجهة نظر المبحوثين الريفيين فقد وجه اليهم السؤال التالى : ماهى الحلول لتلك المشكلات فى رأيك ؟ أفاد المبحوثين بالعمل على زيادة الوعى البيئى عن طريق استخدام وسائل الاعلام والاجهزة المحلية بالقرية ورجال الدين (١٦,٧%) ، وتفعيل وتطبيق قوانين المحافظة على البيئة (١١,١%) والعمل على الحد من استخدام المبيدات بطريقة مفرطة وذلك عن طريق الارشاد الزراعى والبيئى بالجمعية الزراعية ، وتوعية المزارعين بالاثارالضارة للاستخدام المفرط لتلك المبيدات (٨,٤%) ، والعمل على ترشيد استخدام الاسمدة الكيماوية عن طريق التوعية والارشاد الزراعى(٥%) وكذلك ترشيد إستخدام مياه الرى مع عدم الرى بمياه صرف غير معالجة (٣ %) ، وتطهير الترع والمصارف حتى لا يحدث مستنقعات تؤدى الى تكاثر البعوض والعدوى بالأمراض (٥,٦%) ، وجمع والتخلص من القمامة المنزلية عن طريق الأجهزة المحلية بالقرية (١١,١%) وعمل عليقة من المخلفات الزراعية ومن النواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية (٤,٥ %) وتركيب فلاتر على مداخن مصانع الطوب الاحمر (٣,٥ %) ونقل مصانع الطوب الأحمر إلى المناطق الصحراوية بعيدا عن الكتلة السكنية ١٠% ، وبناء مساكن متعددة الأدوار تسع لأكثر من أسرة على المتخللات داخل الكتلة السكنية (٢,٨%) والعمل على الحد من الزيادة السكانية عن طريق التوعية بوسائل تنظيم الأسرة بالوحدة الصحية ومكاتب الصحة والتوعية عن طريق رجال الدين (٣%)

جدول رقم (٧) الاهمية النسبيه للمشكلات البيئية التى تواجه الريفيين ومقترحاتهم لحلها

المشكلات البيئية	%	اقتراح الحلول	%
الاسراف فى استخدام الاسمدة الكيماوية	١٠,٤	العمل على زيادة الوعى البيئي لدى الريفيين	١٦,٧
الاسراف فى استخدام المبيدات الكيماوية	١٤,٢	تفعيل تطبيق قوانين المحافظة على البيئة	١١,١
الاسراف فى استخدام مياه الرى	٣	العمل على الحد من استخدام المبيدات	٨,٤
القاء عبوات المبيدات الفارغة فى الترع والمصارف	١٠,١	العمل على ترشيد استخدام الاسمدة الكيماوية	٥
إلقاء الحيوانات النافقة فى الترع والمصارف	٥	العمل على ترشيد استخدام مياه الرى	٣
إلقاء المخلفات المنزلية "القمامة"فى الترع والمصارف	٣	تطهير الترع والمصارف	٥,٦
انسداد الترع المصارف	٨	جمع والتخلص من القمامة عن طريق الاجهزة المحلية	١٥,٣
طفح المجارى وخزانات الصرف الصحى	١١,٢	تدوير القمامة والمخلفات الزراعية وعمل سماد عضوى منها	١١,١
حرق المخلفات الزراعية بالحقل وخاصة قش الارز	١٣,٤	عمل عليقة للحيوانات من المخلفات الزراعية	٤,٥
تلوث الهواء بدخان مصانع الطوب	١٢,٣	تركيب فلاتر على مداخن مصانع الطوب الاحمر	٣,٥
التعدى على الارض الزراعية	٦,٤	نقل مصانع الطوب الاحمر الى الصحراء	١٠
الزيادة السكانية	٣	بناء مساكن متعددة الادوار بالمتخلات داخل الكتلة السكنية	٢,٨
		توعية المواطنين ببرامج تنظيم الاسرة	٣

المصدر : حسبت من استمارات الاستبيان الخاصه بالبحث.

أهم التوصيات :

العمل على زيادة الإنتاج الزراعى بإستخدم التكنولوجيا الزراعيه المناسبه مع المحافظة على البيئة وتحسين نوعية الأرض الزراعية والعمل على تفعيل دور المؤسسات الريفية فى التوعية لبرامج الزيادة السكانية

الإهتمام ببرامج محو الأمية مع إعطاء حوافز للمعلمين والمتعلمين بتلك البرامج والأنشطة مع ضرورة الأهتمام بمحو الأمية الثقافية عن طريق البرامج الثقافية بالمؤسسات الريفية بالقرى .

العمل على منع التعدى على الأراضى الزراعية والأزالة الفورية لمبانى الأسر التى ستقام عليها مستقبلا مع تحصيل الغرامات من المساكن المقامة على الأرض الزراعية وعدم هدمها ، و إعطاء الريفيين القروض والتسهيلات لبناء المساكن متعددة الأدوار والإحلال والتجديد للمبانى القديمة داخل كردون القرى أملى سرعة الأنتهاء من تحديد كردونات القرى والمدن .

تسهيل إجراءات التصديق على إقامة المشروعات التنموية بالريف المصرى مع إعطاء الإستثناءات للمشروعات العامه التى يتطلب إقامتها على الأرض الزراعية وخارج كردون القرية مثل الصرف الصحى ومعالجة مياهه.

تكثيف الجهود فى مجال التدريب التحويلى بتقديم تدريب عال المستوى للشباب وإعطائهم القروض والتسهيلات الائتمانية لاقامة المشروعات الريفية الصغيرة لزيادة دخولهم والقضاء على مشكلة البطالة بالريف المصرى مع تشجيع السكان على الهجرة إلى المجتمعات الجديدة ومناطق الإستصلاح بشرق العوينات وتوشكى وسيناء.

المراجع

١- أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر ،سلسة عالم المعرفة رقم١٥٢المجلس الوطنىللثقافه والفنون الأداب ،الكويت ١٩٩٤

٢- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ،العددالأول،المجلد٥٦،القاهرة،٢٠٠٣

٣- الأهرام الإقتصادى ، العدد١٨٢٤ ، القاهرة٢٢ ديسمبر،٢٠٠٣

٤- الأهرام الإقتصادى العدد١٨٢٩،القاهرة٢٦ يناير ،٢٠٠٤

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،الكتاب الإحصائى السنوى ،القاهرة،٢٠٠٣

٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،نشرة إستهلاك السلع فى جمهورية مصر العربية،القاهرة،٢٠٠٣

٧- إمام محمود الجمسى(دكتور)وأخرين الموارد الريفية الزراعيةوالتنمية البشرية ،االمؤتمر الحادى عشر للإقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية فى القطاع الريفى ، مجلة الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى،الدقى القاهرة ،٢٤ -٢٥ سبتمبر،٢٠٠٣

٨- طلعت ابراهيم الأعوج(دكتور) التلوث الهوائي والبيئة ،الجزء الأول،سلسلة العلم والحياة،العدد٣٧،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة،السنة بدون عماد عبد المسيح شحاته(دكتور)،الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية، المؤتمر الحادى عشرللإقتصاديين الزراعيين التنميه البشرية فى القطاع الريفى ،مجلة الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى،الدقى القاهرة ،٢٤-٢٥ سبتمبر ،٢٠٠٣

٩- محمد السيد رضوان (دكتور) إيجابيات ومعوقات الأداء للمحليات المصرية فى إطار التنمية الريفية ،مجلة البحوث الزراعية ،جامعة الزقازيق،كلية الزراعة ،العدد١٨(١)١٩٩٩

١٠- محمد نبيل جامع (دكتور)واخرين، التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية والمرئيات التنفيذية التنموية ،الجزئين الأول والثانى ،أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا القاهرة،يناير١٩٨٧

١١- محمود منصور عبد الفتاح (دكتور) ، وأخرين ، الزراعة والغذاء في مصر ، الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، ٢٠٠١ .

١٢- مديرية التموين بالدقهلية ،إدارة تموين ميت غمر ،مكتب تموين كوم النور ، سجلات التموين ، بيانات غير منشورة،٢٠٠٤.

١٣- مديرية الزراعة بالدقهلية الإدارة الزراعية بميت غمر ،سجلات قسم حماية الأراضى ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٤.

١٤- منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة FAOلجنة الأمن الغذائى العالمى تقيم حالة الأمن الغذائى الدورة التاسعة والعشرون ،روما ١٢-١٦ مايو، ٢٠٠٣.

الملاحـــق

جدول رقم : (١) توزيع أفراد العينه وفقا لبعض خصائصهم الشخصية والإجتماعية

الفئات / البيان	المزارعين		عمال الخدمات والانتاج		الحرفيين والمهنيين		الموظفين		اصحاب المنشآت الريفية الصغيرة		اجمالى العينة	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عدد الاسر	٥٠	٢٢,٧	٥٠	٢٢,٧	٥٠	٢٢,٧	٥٠	٢٢,٧	٢٠	٩,٢	٢٢٠	١٠٠
عدد افراد الاسر	٣٤٦	٢٨,١	٢٦٠	١,١	٣٠٥	٢٤,٧	٢٣٥	١٩,١	٨٦	٧	١٢٣٢	١٠٠
متوسط عدد افراد الاسرة	٦,٩		٥,٢		٦,١		٤,٧		٤,٣		٥,٦	١٠٠
التركيب العمرى للافراد: اقل من ١٥ سنة	٨٠	٢٣	٦٢	٢٣,٨	٧٤	٢٤,٣	٥٥	٢٣,٤	١٩	٢٢,١	٢٩٠٠	٢٣,٥
١٥-٦٥ سنة	٢٥٦	٧٤	١٨٨	٧٢,٤	٢١٥	٧٠,٥	١٧٠	٧٢,٣	٦٤	٧٤,٤	٨٩٣	٧٢,٥
اكثر من ٦٥ سنة	١٠	٣	١٠	٣,٨	١٦	٥,٢	١٠	٤,٣	٣	٣,٥	٤٩	٤
الجملة	٣٤٦	١٠٠	٢٦٠	١٠٠	٣٠٥	١٠٠	٢٣٥	١٠٠	٨٦	١٠٠	١٢٣٢	١٠٠
التركيب النوعي : ذكر	١٧٧	٥١	١٣٥	٥١,٩	١٦٠	٥٢,٥	١٢٠	٥,١	٤٥	٥٢,٣	٦٣٧	٥١,٧
انثى	١٦٩	٤٩	١٢٥	٤٨,١	١٤٥	٤٧,٥	١١٥	٤٨,٩	٤١	٤٧,٧	٥٩٥	٤٨,٣
الجملة	٣٤٦	١٠٠	٢٦٠	١٠٠	٣٠٥	١٠٠	٢٣٥	١٠٠	٨٦	١٠٠	١٢٣٢	١٠٠
الحالة الاجتماعية: متزوج	١٢١	٣٥	١٠٢	٣٩,٢	١٠٨	٣٥,٤	١١٢	٤٧,٧	٣٩	٤٥,٣	٤٨٢	٣٩,١
اعزب	٢٢٥	٦٥	١٥٥	٥٩,٦	١٩٦	٥٤,٣	١٢٣	٥٢,٣	٤٦	٥٣,٥	٧٤٥	٦٠,٥
مطلق	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١,٢	١	٠,١
ارمل	–	–	٣	١,٢	١	٠,٣	–	–	–	–	٤	٠,٣
الجملة	٣٤٦	١٠٠	٢٦٠	١٠٠	٣٠٥	١٠٠	٢٣٥	١٠٠	٨٦	١٠٠	١٢٣٢	١٠٠
الحاله التعليمية :												
حاصل على مؤهل جامعى فأكثر	٢٥	٧,٢	١٥	٥,٨	٢٠	٦,٥	٤٥	١٩,٢	١٠	١١,٦	١١٥	٩,٣
حاصل على مؤهل متوسط	٥٠	١٤,٥	٣٥	١٣,٤	٢٥	٨,٨	٤٠	١٧	٢٥	٢٩,١	١٧٥	١٤,٢
حاصل على اقل من المتوسط	١٥	٤,٣	١٥	٥,٨	٣٥	١١,٤	٢٠	٨,٥	٨	٩,٣	٩٣	٧,٦
يقرأ ويكتب	٨١	٢٣,٤	٦٠	٢٣,١	٦٥	٢١,٣	٥	٢,١	٦	٧	٢١٧	١٧,٦
امى	٢٦	٧,٥	٢٠	٧,٧	٤٢	١٣,٨	–	–	–	–	٨٨	٧,٢
بالتعليم الاساسى	٧٠	٢٠,٣	٥٤	٢٠,٨	٦٤	٢١	٥٠	٢١,٣	١٢	١٤	٢٥٠	٢٠,٣
بالتعليم الثانوى	٤١	١١,٨	٣٠	١١,٥	٣٥	١١,٥	٤٠	١٧	١١	١٢,٨	١٥٧	١٢,٧
بالتعليم الجامعى	٣٠	٨,٧	٢٥	٩,٦	٩	٣	٣٠	١٢,٨	٧	٨,١	١٠١	٨,٢
بدون سن التعليم	٨	٢,٣	٦	٢,٣	١٠	٣,٣	٥	٢,١	٧	٨,١	٣٦	٢,٩
الجملة	٣٤٦	١٠٠	٢٦٠	١٠٠	٣٠٥	١٠٠	٢٣٥	١٠٠	٨٦	١٠٠	١٢٣٢	١٠٠
الاعاله: عدد الافراد المعايه	٢٠١	٢٤,٨	١٥٢	١٨,٨	١٨٨	٢٣,٢	٢١٠	٢٥,٩	٥٩	٧,٣	٨١٠	١٠٠
% للاعاله	٥٨,١	–	٥٨,٥	–	٦١,٦	–	٨٩,٤	–	٦٨,٦	–	٦٥,٧	–
انشطته:												
عدد الافراد المتعلمين ولايعلمون	٤٠	١٢,٧	٢٠	٧,٧	٥٠	٧٦,٤	٧٥	–	١٩	–	٢٠٤	١٦,٦
عدد الافراد غير متعلمين ولايعملون	–	–	٥	١,٩	٤	١,٣	–	–	–	–	٩	٠,٧
اجمالى الافراد غير العاملون	٤٠	١١,٦	٢٥	٩,٦	٥٤	١٧,٧	٧٥	٣١,٩	١٩	٢٢,١	٢١٣	١٧,٣
عدد المهاجرين الى المدينه- حاصلون على مؤهلات دراسيه	٢	٠,٦	٥	١,٩	٤	١,٣	٥	٢,١	٣	٣,٤	١٩	١,٥
عدد المهاجرين الى الخارج- حاصلون على مؤهلات دراسيه	٢	٠,٦	٤	١,٥	–	–	٨	٣,٤	٧	٨,١	٢١	١,٧
يقرا و يكتب	٢	٠,٦	٢	٠,٨	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣
اجمالى المهاجرين خارج القريه	٦	١,٨	١١	٤,٢	٤	١,٣	١٣	٥,٥	١٠	١١,٥	٤٤	٣,٥
متوسط مرجح بالاوزان (عدد الاسر)												

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان الخاصه بالبحث.

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 29(9), September, 2004

SOME CHALLENGES THAT FACE RURAL DEVELOPMENT (A CASE STUDY : A VELLAGE IN DAKALLIA GOVERNORATE)

Dowdier, H.H.
Agricultural Economic Research Institute, ARC

ABSTRACT

This study aims at identifying the common problems and challenges that faces the developmental rural projects in Dakahlia Governorate. Moreover, the study will give opportunity to know the suggestions to overcome these problems seeking environmental conservation on the side of sustainable rural development. The researcher depended on both secondary and primary data. A special questionnaire was designed followed by interviews for 220 samples.

e study discovered the major problems which face rural development projects in Dakahlia Governorate. These problems can be summarized as the increasing rate of population without the same increasing of cultivated land as well as total production. In addition to that, it did face the decreasing of villagers' income which leads to less saving and investment. Therefore, all of the said reasons in addition to cultural issues caused the increasing of illiteracy and immigration rates as well as land erosions due to the housing movements. Malnutrition and environmental pollutions can also be considered as part of the serious problems.

According to the analysis and study results, recommendations can be summarized as follow:

- Increasing land and animal productivity with more attention to environmental conservation and following a program for soil amelioration as well as family planning awareness campaign;
- Emphasizing on illiteracy program and provide some intensives to students and teachers with the cooperation of the media and information sources;
- Facilitating the procedures and documents of approving developmental projects with some exceptions to have these projects on the agricultural land; and
- Providing soft loans for villagers to start small developmental projects and reduce the phenomenal of unemployment in order to increase their income and enhance the standard of living in the villages.